إن الجزائر بلد عبور لرجال ونساء تتم المتاجرة بهم من افريقيا السوداء إلى أوروبا لاستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية وللعمل القسري. ويدخل هؤلاء الرجال والنساء الجزائر طوعا ولكن بشكل غير قانوني وعادة ما يتم ذلك بمساعدة مهربين. ويصبح بعضهم ضحايا متاجرة بالبشر حيث يجبر الرجال على ممارسة أعمال لا تتطلب كفاءات مهنية فيما تجبر النساء على الدعارة لتسديد الدين للمهربين. وتسهل الشبكات الإجرامية التي تتألف من رعايا من افريقيا السوداء جنوب الجزائر العبور بالتكفل بالنقل وتزوير الوثائق وبتقديم وعود توظيف. وضمن حوالي 5000 إلى 9000 مهاجر غير شرعي، يعتقد أن حوالي 4000 إلى 6000 ضحايا للمتاجرة بالبشر ومن بينهم حوالي 1000 امرأة.

لا تستوفي الحكومة الجزائرية كليا المعايير الدنيا للقضاء على المتاجرة بالأشخاص، غير أنها تبذل جهودا معتبرة للقيام بذلك. وفي جانفي 2009، صادقت الحكومة على تشريع جديد يجرم المتاجرة بالأشخاص بغرض العمل والاستغلال الجنسي. وسيسري مفعول هذا القانون فور إصداره في الجريدة الرسمية للحكومة. ويعتبر هذا القانون الجديد خطوة هامة نحو استيفاء المقاييس الدولية مع أن تطبيقه لم يجرب بعد. وبالرغم من هذه المجهودات، لم تبرز الحكومة تطورا عاما في معاقبة جرائم المتاجرة وحماية ضحايا المتاجرة ولازالت تنقصها إجراءات لحماية الضحايا ومنع المتاجرة بالأشخاص، وبالتالي فالجزائر مصنفة في المستوى 2 من قائمة المراقبة.

توصيات للجزائر

تطبيق القانون الجديد الرامي إلى ردع المتاجرة بالأشخاص بتكوين مسؤولين في تطبيق القانون ومسؤولين قضائيين والتحقيق في الجنح المحتملة ومتابعة المجرمين قضائيا وتعزيز الامكانيات المؤسساتية لتحديد هوية ضحايا المتاجرة بالأشخاص ضمن المهاجرين غير الشرعيين وتقديم الخدمات المتوفرة لضحايا المتاجرة بالأشخاص كالإيواء والرعاية الصحية والنفسية والمساعدة القضائية وضمان أن الضحايا لا تعاقب لتصرفات غير قانونية ارتكبت كنتيجة مباشرة للمتاجرة بها والقيام بحملة تحسيسية للعامة حول المتاجرة بالأشخاص

المتابعة القضائية

أبرزت الحكومة الجزائرية القليل من التطور في معالجة المتاجرة بالبشر من خلال وسائل تطبيق القانون خلال فترة التقرير. وفي جانفي 2009، صادقت الحكومة على تشريع يجرم كل أشكال المتاجرة بالبشر تنص على عقوبات سجن تتراوح بين ثلاث و10 سنوات. وهذه العقوبات صارمة بشكل كاف وتظاهي العقوبات التي ينص عليها القانون لجرائم أخرى كالاغتصاب وإلى غاية تحرير هذا التقرير، لم تستعمل الحكومة القانون الجديد لمتابعة المتاجرين بالبشر قضائيا واعتقالهم أو معاقبتهم.

وكان من الممكن أن تحقق السلطات الجزائرية المكلفة بتطبيق القانون وأن تتابع قضائيا أشخاصا مشتبه ضلوعهم في جرائم المتاجرة بالبشر باستعمال قوانين متعلقة بالمتاجرة بالبشر وجدت قبل إصدار القانون الجديد، غير أنها لم تبلغ عن أي من هذه المجهودات خلال فترة التقرير.

الحماية

لم تحسن الحكومة الجزائرية الخدمات أو حماية الضحايا خلال فترة التقرير. ولم تستعمل أية اجراءات آلية لتحديد ضحايا المتاجرة بين الشرائح الهشة كالأجنبيات الموقوفات بتهمة الدعارة أو المهاجرين غير الشرعيين. وبسبب غياب إجراءات لتحديد هوية الضحايا، بقي هؤلاء يواجهون الحجز لتصرفات غير قانونية ارتكبت نتيجة المتاجرة بهم. ولم توفر الحكومة للضحايا الأجانب خيارات قانونية لإعادتهم لبلدان حيث يواجهون صعوبات أو عقوبات. وحسب منظمات غير حكومية محلية، لا توفر الحكومة تكوين مختصا للمسؤولين الحكوميين لتحديد المتاجرة بالبشر أو مساعدة الضحايا. ولا توفر الحكومة خدمات صحية أو توجيهية أو قضائية للضحايا وليس ثمة أية مصلحة توجيه إلى ممونين آخرين لهذه الخدمات، إلا أن عيادات صحية حكومية تقدم اسعافات لضحايا الجرائم متوفرة لضحايا المتاجرة بالبشر الأجانب والجزائريين منهم. وثمة برنامج تقوم به منظمة غير حكومية لمساعدة النساء ضحايا العنف وهو متوفر للنساء ضحايا المتاجرة بالبشر. وليس ثمة برنامج رسمي يشجع ضحايا المتاجرة على مساعدة سير التحقيقات ومتابعة المجرمين قضائيا.

الوقاية

خلال السنة الفارطة، لم تقم الحكومة الجزائرية بحملات لتحسيس العامة حول المتاجرة بالبشر. وإلى يومنا هذا، لم تصغ الحكومة سياسة رسمية لمحاربة المتاجرة بالأشخاص أو مخططا وطنيا يكمل قانونها الجديد كما لم تنشر الحكومة احصائيات أو تقييما لنشاطاتها في محاربة المتاجرة بالبشر.